«ابنكم ليس هنا»

حالات الاختفاء من سجن صيدنايا العسكري في سوريا

منظمة العفو الدولية

ورد أن ما لا يقل عن 52 سجيناً قد فقدوا منذ 5 يوليو/تموز 2008، وهو اليوم الذي اندلعت فيه اضطرابات في سجن صيدنايا العسكري، مما أسفر عن مقتل 17 سجيناً على الأقل، وخمسة من أفراد الشرطة العسكرية. وعلى مدى سنتين طويلتين ومؤلمتين، ظلت عائلات المفقودين تكد في البحث عنهم وتسعى لمعرفة ما حدث لهم؛ وقد تحققت منظمة العفو الدولية من أن 18 من هؤلاء السجناء قد وقعوا ضحايا للاختفاء القسري، كما يعرِّفه القانون الدولي؛ وإحياءً للذكرى السنوية الثانية للاضطرابات، تصعد منظمة العفو الدولية حملتها للكشف عن الحقائق فيما يتعلق بجميع السجناء المفقودين في سجن صيدنايا.

«لا يمكن لأب أن ينسى ابنه، أعيش على أمل لقائه»

والد سجين مفقود منذ يوليو/تموز 2008

اضطرابات السجن

لا تكاد تعرف أي تفاصيل عن الاضطرابات التي اندلعت في سجن صيدنايا العسكري، الواقع على بعد 30 كيلومتراً من العاصمة السورية دمشق، في الخامس من يوليو/تموز 2008، وفيما بعد. فقد فرضت السلطات تعتيماً إعلامياً، بما في ذلك حظر أي اتصال بنزلاء السجن لمدة عام، الأمر الذي يستحيل معه التثبت من طبيعة الاضطرابات على وجه الدقة، وكم استغرقت، ومن هو المسؤول عما وقع من أعمال العنف.

والظاهر أن الاضطرابات بدأت في صباح الخامس من يوليو/تموز عندما ألقى بعض أفراد الشرطة العسكرية نسخاً من المصحف على الأرض، وداسوا عليها بالأقدام، أثناء عملية تفتيش روتينية للزنازين؛ وورد أن تسعة سجناء إسلاميين عزل حاولوا التقاط المصاحف من الأرض، فأطلق أفراد الشرطة النار عليهم، فأردوهم قتلى. وبعد ذلك بقليل، تغلب بعض السجناء الإسلاميين العزل على أفراد الشرطة العسكرية، وأخذوا بعضهم رهائن، بالإضافة إلى مدير السجن، واستولوا على أسلحة أفراد الشرطة وهواتفهم المحمولة. ثم استخدم السجناء الهواتف في الاتصال بذويهم ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ووصفوا ما وقع من أحداث على النحو المشار إليه آنفاً. وقالوا إنهم يحتجون للمطالبة بحماية أرواحهم، وباتخاذ إجراءات لتحسين أوضاع السجن. وبعد ذلك انقطع الاتصال بين السجناء والعالم الخارجي.

وهرعت عائلات المعتقلين في صيدنايا إلى السجن، عندما ذاعت أنباء الاضطرابات؛ وقالوا إنهم رأوا سيارات الإسعاف تتنقل بين السجن ومستشفى تشرين العسكري في دمشق، وافترضوا أنها تنقل الجرحى والقتلى من السجناء. ثم نظمت العائلات اعتصاماً احتجاجياً لعدة أسابيع بالقرب من السجن والمستشفى في محاولات يائسة للحصول على معلومات عن السجناء.

وتقول منظمات حقوق الإنسان السورية إن رد فعل السلطات لهذه الاضطرابات تمثل في إرسال تعزيزات أمنية إلى السجن، وإغلاق مستشفى تشرين العسكري أمام الجمهور لعدة أسابيع، وحظر الزيارات العائلية لنزلاء السجن طيلة أكثر من عام (حتى 20 يوليو/تموز 2009). كما علقت السلطات جلسات محكمة أمن الدولة العليا حتى مارس/آذار 2009.

وكانت محكمة أمن الدولة العليا تعقد جلساتها من قبل كل يوم أحد لمحاكمة المعتقلين في سجن صيدنايا؛ ومن المعلوم أن إجراءات هذه المحكمة الاستثنائية معيبة إلى حد بعيد بحيث لا يمكن اعتبارها عادلة. وكانت تلك المحاكمات هي الفرصة الوحيدة التي تسنح للمعتقلين لمقابلة محاميهم، ولو بصورة محدودة للغاية؛ كما أنها كانت تتيح لعائلات المعتقلين في صيدنايا الفرصة الوحيدة لإلقاء نظرة خاطفة على أقاربهم لدى خروجهم من شاحنة السجن ودخولهم مبنى المحكمة. وعندما استأنفت المحكمة جلساتها في مارس/آذار 2009، حرم الأقارب حتى من تلك اللمحات السريعة، إذ أصبحت شاحنات ترحيل السجناء تدخل مباشرة إلى المبنى الجديد الذي انتقل إليه مقر المحكمة اعتباراً من يونيو/حزيران 2008.

ويعتقد بعض دعاة حقوق الإنسان السوريين إن تعليق جلسات محكمة أمن الدولة العليا جاء في إطار التعتيم الإعلامي؛ فلعل السلطات خشيت أن يكشف المعتقلون في صيدنايا أي معلومات عند مثولهم أمام المحكمة. ويعزو نشطاء حقوقيون آخرون تعليق جلسات المحكمة إلى مساعي السلطات لاحتواء الاضطرابات، التي يعتقد البعض أن استمرت حتى نهاية عام 2008، ولكي تتيسر لها فسحة من الوقت لترميم الأضرار التي لحقت ببعض أجزاء المبنى إبان الاضطرابات، والتعامل مع القتلى والجرحى. ولم تصدر محكمة أمن الدولة العليا أي تفسير لتعليق جلساتها.

ولم تصدر السلطات السورية، على حد علم منظمة العفو الدولية، سوى بيان واحد عن الاضطرابات؛ ففي السادس من يوليو/تموز 2008، أصدرت وكالة الأنباء السورية المملوكة للدولة «سانا» بياناً رسمياً قالت فيه:

«أقدم عدد من المساجين المحكومين بجرائم التطرف والإرهاب على إثارة الفوضى والإخلال بالنظام العام في سجن صيدنايا واعتدوا على زملائهم وذلك في الساعة السابعة من صباح يوم السبت في 5-7-2008 أثناء قيام إدارة السجن بالجولة التفقدية على السجناء». وأضافت الوكالة قائلة «استدعى الأمر التدخل المباشر من وحدة حفظ النظام لمعالجة الحالة وإعادة الهدوء للسجن وتنظيم ضبوط بحالات الاعتداء على الغير وإلحاق الضرر بالممتلكات العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين».

غير أن السلطات السورية لم تعلن حتى اليوم تفاصيل تلك الإجراءات القانونية أو أي تدابير تأديبية أو غير ذلك، رغم الالتماسات المتكررة التي أرسلتها إليها منظمة العفو الدولية للحصول على معلومات بهذا الصدد.

وفي يوليو/تموز 2008، أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً علنياً بشأن الاضطرابات التي وقعت في سجن صيدنايا، ثم أصدرت في يونيو/حزيران 2009 نشرة تحرك عاجل من أجل سجين الرأي نزار رستناوي، وهو أحد المفقودين الاثنين والخمسين المشار إليهم آنفاً. وفي سبتمبر/أيلول 2009، أرسلت المنظمة خطاباً لوزير الدفاع معربة فيه عن بواعث قلقها، وأرسلت نسخة منه لكل من وزير العدل ووزير الخارجية؛ ولم تتلق أي رد على هذه الرسائل حتى اليوم.

وفي 14 مايو/أيار 2010، وبعد فحص سجل سوريا في مجال مكافحة التعذيب، أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة عن قلقها لعدم إجراء «تحقيق رسمي ومستقل» بشأن الاضطرابات، وعدم صدور أي «إعلان رسمي لهويات القتلى أو الجرحى»؛ وحثت اللجنة السلطات السورية على «إجراء تحقيق مستقل»، و«إبلاغ عائلات أولئك السجناء إن كان أقاربهم أحياء أم لا يزالون محتجزين في السجن».

صيدنايا: «الثقب الأسود» في سوريا؟

سجن صيدنايا العسكري هو مجمع تديره المخابرات العسكرية، ويحتجز فيه حالياً ما لا يقل عن 1500 سجين، معظمهم ممن اتهمتهم أو أدانتهم محكمة أمن الدولة العليا بجرائم تتعلق بالإرهاب أو بصلتهم بجماعات إسلامية محظورة. ولكن هناك سجناء آخرون من أعضاء أحزاب المعارضة الكردية والمنظمات اليسارية، والمدونين، والصحفيين، والمتهمين بارتكاب جرائم أثناء تأدية الخدمة العسكرية، وسجناء من مرتكبي جرائم القانون العام.

ولا يتسنى للسجناء القابعين في سجن صيدنايا الاتصال بالعالم الخارجي إلا في أضيق الحدود؛ ولا يسمح للمحامين مطلقاً بزيارة موكليهم في السجن؛ أما عائلاتهم فلا يسمح لها إلا بزيارة واحدة في الشهر على الأكثر بعد الحصول على تصريح. وللحصول على تصريح، يتعين على الأقارب التوجه إلى مقر الشرطة العسكرية في حي القابون بدمشق، حيث يضطرون للاصطفاف في طابور ساعات طويلة بسبب تزايد الطلب وعدم تعاون العاملين في الشرطة العسكرية معهم، وكثيراً ما يتعرضون للإهانات من العاملين.

أما العائلات التي تتمكن بعد لأي من الحصول على تصريح فيسمح لها برؤية أقاربها من وراء القضبان لمدة 30 دقيقة، تحت رقابة مشددة من جانب حراس السجن؛ ولذلك لا يتسنى للمعتقلين التحدث مع أقاربهم بحرية خوفاً من العقاب.

وقد حظرت الزيارات العائلية للسجن في أعقاب الاضطرابات؛ وعندما استؤنفت في 20 يوليو/تموز 2009، فرضت السلطات قيوداً جديدة عليها، تحظر على العائلات إحضار أي طعام أو ثياب لأقاربهم المسجونين، وتقضي بألا تتجاوز أي مساعدات مالية للسجناء 5000 ليرة سورية (أي نحو 100 دولار)، ولا بد من إعطائها لإدارة السجن لا للسجين.

وفي عام 2006، رفضت السلطات السورية طلباً لزيارة سجن صيدنايا قدمته منظمة العفو الدولية أثناء زيارة بحثية لسوريا.

المفقودون

«أنا كإنسان من حقي المطالبة بمعرفة مكان ابني.»

والد باسل مداراتي في تصريح لمنظمة العفو الدولية في إبريل/نيسان 2010

يعد 18 مفقوداً من ضحايا الاختفاء القسري؛ وقد تحدثت منظمة العفو الدولية لعائلاتهم أو محاميهم؛ وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ظلت السلطات السورية ترفض تقديم أي معلومات عن مصيرهم أو مكان اعتقالهم، رغم اعترافها الصريح أو الضمني بأنها تحتجزهم جميعاً عدا نزار رستناوي.

وأدين 13 من هؤلاء المعتقلين بتهمة «إنشاء جمعية بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي»، بالإضافة إلى تهم أخرى، في أعقاب محاكمات جائرة للغاية أمام محكمة أمن الدولة العليا. وتتعلق هذه التهم بارتباطهم المزعوم بجماعات إسلامية غير مرخص بها. وهناك ستة من هؤلاء المعتقلين أكملوا مدد العقوبات المفروضة عليهم، وكان ينبغي الإفراج عنهم، ولكنهم لا يزالون في عداد المفقودين؛ والستة هم: نزار رستناوي، وباسل مداراتي، ومحمد ابن أحمد عبد الغني، ومحمد أسامة عطية، ومحمد فادي فيصل شعبان، وشيار ممو.

وكان نزار رستناوي، وهو أحد السجناء الثمانية عشر، يقضي عقوبة السجن بعد إدانته بتهم أخرى؛ أما الأربعة الباقون من السجناء الثمانية عشر المفقودين، وهم تحسين ممو، ومحمد طيب الدردار، وزياد الكيلاني، وعمر سعيد حسين، فقد كانوا معتقلين ريثما تنتهي محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة العليا.

الاختفاء القسري

يحرم القانون الدولي لحقوق الإنسان الاختفاء القسري تحريماً صارماً في جميع الظروف والأحوال؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2006، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد، تعرّف «الاختفاء القسري» بأنه:

«...الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

وإلى جانب كونه انتهاكاً محدداً لحقوق الإنسان، فإن الاختفاء القسري يشكل انتهاكاً للحق في حرية الإنسان وأمنه، وحقه في ألا يتعرض للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، وحق المعتقلين في أن يلقوا معاملة إنسانية كريمة. كما يعد الاختفاء القسري بمثابة تهديد خطير للحق في الحياة؛ بل يمكن اعتباره أيضاً من قبيل إساءة معاملة أقارب وأصدقاء المختفين لما يكابدونه من الكرب والجزع والأسى بسبب ما يتنازعهم من الشكوك حول مصير المختفين ومكان اعتقالهم، وهي معاناة تسببها لهم السلطات عمداً بامتناعها عن الكشف عن هذه المعلومات.

نزار رستناوي

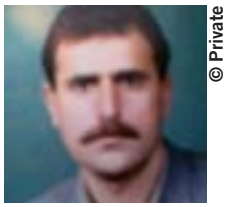
© Private

نزار رستناوي: هو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، كان يقضي حكماً بالسجن أربع سنوات في سجن صيدنايا عندما اندلعت الاضطرابات في يوليو/تموز 2008؛ ولم تتمكن عائلته من الاتصال به منذ ذلك الحين. ومن المفترض أن يكون قد استكمل مدة عقوبته في 18 إبريل/نيسان2009، ولكن لم يفرج عنه. ومنذ استئناف الزيارات العائلية للسجناء في 20 يوليو/تموز 2009، ظلت عائلته تتردد بصفة منتظمة على مقر الشرطة العسكرية في القابون، وفرع الأمن العسكري في بلدة حماة شمالي دمشق، حيث كان معتقلاً أول الأمر، للحصول على معلومات عنه، ولكن بلا جدوى. وينكر المسؤولون في كلا المركزين المذكورين احتجازه، ولكنهم لم يقدموا أي معلومات أخرى لعائلته.

وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أرسلت عائلة نزار رستناوي خطاباً علنياً إلى الرئيس السوري حاثة إياه على إصدار أمر لمن يحتجزون نزار رستناوي بالإفراج عنه، أو على الأقل إبلاغ عائلته بمصيره. ولم تتلق العائلة أي رد على هذه الرسالة، على حد علم منظمة العفو الدولية.

وكانت محكمة أمن الدولة العليا قد حكمت على نزار رستناوي بالسجن في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 بعد محاكمة جائرة للغاية أدانته فيها بتهمة «إذاعة أنباء كاذبة» و«إهانة رئيس الجمهورية». ومن الشائع توجيه مثل هذه التهم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين في سوريا. وكان نزار رستناوي قد اعتقل في إبريل/نيسان 2005 بعد حديث كان يخوض فيه حول حقوق الإنسان وغيرها من القضايا، على مسمع من أحد أفراد جهاز الأمن والمخابرات. ومنظمة العفو الدولية تعتبره من سجناء الرأي.

وفي مارس/آذار 2009، أعلن الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي أنه خلص إلى أن سجن نزار رستناوي هو اعتقال تعسفي لا يبرره أي سند قانوني، وأنه نجم عن ممارسته حقه في حرية التعبير، وعن عدم مراعاة محكمة أمن الدولة العليا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وطلب الفريق العامل من الحكومة السورية «اتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح وضعه». وقد مضى أكثر من عام على ذلك، ولم يصدر بعد أي رد من السلطات السورية.

باسل مداراتي

© Private

باسل مداراتي: كان من المفروض أن يفرج عنه في 20 يناير/كانون الثاني 2010، بعد أن أمضى عقوبة السجن لمدة خمس سنوات، ولكن لم يفرج عنه.

وفي مارس/آذار 2010، قال والده لمنظمة العفو الدولية إنه ذهب إلى سجن صيدنايا في يوليو/تموز، ولكن السلطات قالت للوالد إنه غير مسموح له بزيارة ابنه في السجن. وفي ديسمبر/كانون الأول 2009، قال العاملون في مقر الشرطة العسكرية بالقابون لعائلة باسل مداراتي إنه لم يعد في سجن صيدنايا، بل يخضع للتحقيق في فرع فلسطين من جهاز المخابرات العسكرية بدمشق، حيث يتعرض المعتقلون للتعذيب عادة. وقال العاملون بالفرع لأهله إنهم سوف يبلغونهم عندما ينتهي التحقيق؛ ولما توجه الأهل إلى فرع فلسطين، أمروا بمغادرة المبنى، وهدد والده بالاعتقال إذا عاد للمركز مرة أخرى.

وقال والد باسل مداراتي لمنظمة العفو الدولية إن السجناء المفرج عنهم من سجن صيدنايا قد أخبروه بأن ابنه قتل أثناء الاضطرابات، وحفظت جثته في ثلاجة منذ 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، ولكنه لم يتمكن من التثبت من صحة ذلك.

ضحايا الاختفاء القسري الثماني عشرة

1. **أحمد محمود الشيخ**: يبلغ من العمر 36 عاماً؛ من قطنا على بعد 21 كيلومتراً غربي العاصمة دمشق؛ متزوج ولديه طفلان؛ ألقي القبض عليه في 30 يوليو/تموز 2004، وفي 11 مارس/آذار 2007، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن 12 عاماً.

2. **عامر عبد الهادي الشيخ**: له من العمر 24 عاماً؛ من قطنا؛ ألقي القبض عليه في 3 يوليو/تموز 2004، وحكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن ست سنوات في 11 مارس/آذار 2007.

3. **براء معنية**: يبلغ من العمر 27 عاماً؛ اعتقل في 11 يناير/كانون الثاني 2004، وفي 10 يونيو/حزيران 2007، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا عليه حكماً بالسجن عشر سنوات.

4. **باسل مداراتي**: يبلغ من العمر 30 عاماً؛ اعتقل في 20 يناير/كانون الثاني 2005، وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 2006، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن خمس سنوات.

5. **فادي عبد الغني**: يبلغ من العمر 37 عاماً؛ من قطنا؛ ألقي القبض عليه في الأول من يوليو/تموز 2004، وفي 11 مارس/آذار 2007، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن 12 عاماً.

6. **خالد علي خالد**: يبلغ من العمر 33 عاماً؛ حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن خمس سنوات.

7. **محمد إبن أحمد عبد الغني**: يبلغ من العمر 35 عاماً ؛ اعتقل في 24 فبراير/شباط 2004، وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات.

8. **محمد أسامة عطية**: يبلغ من العمر 33 عاماً؛ من قطنا؛ اعتقل في الأول من يوليو/تموز 2004، وفي 11 مارس/آذار 2007، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن ست سنوات.

9. **محمد عز الدين دياب**: من العتيبة، على أطراف العاصمة دمشق؛ اعتقل في 23 إبريل/نيسان 2004؛ وحكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن ست سنوات في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

10. **محمد طيب الدردار**: مهندس مدني يبلغ من العمر 42 عاماً؛ اعتقل في 4 أغسطس/آب 2003، وكانت محاكمته أمام محكمة أمن الدولة العليا لا تزال مستمرة عندما اختفى.

11. **محمد فادي فيصل شعبان**: يبلغ من العمر 28 عاماً؛ اعتقل في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2007، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن خمس سنوات.

12. **نزار رستناوي**: يبلغ من العمر 41 عاماً؛ اعتقل في 18 إبريل/نيسان 2005، وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن أربع سنوات.

13. **عمر سعيد حسين**: كانت محاكمته لا تزال جارية أمام محكمة أمن الدولة العليا عندما اختفى.

14. **عمر جمال نادر**: يبلغ من العمر 26 عاماً؛ من قطنا؛ اعتقل في الأول من يوليو/تموز 2004، وفي 11 مارس/آذار 2007، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن ست سنوات.

© Private

15. **شيار ممو**: يبلغ من العمر 32 عاماً، وهو كردي، اعتقل في 4 فبراير/شباط 2006، وفي 29 إبريل/نيسان 2007، أصدرت عليه محكمة أمن الدولة العليا حكماً بالسجن ثلاث سنوات.

16. **تحسين ممو**: يبلغ من العمر 30 عاماً، وهو كردي وعضو في حزب يكيتي الكردي في سوريا؛ وعندما اختفى، كانت محاكمته لا تزال جارية أمام محكمة أمن الدولة العليا.

17. **يحيى البندقجي**: في التاسعة والثلاثين من العمر؛ من قطنا، اعتقل في الأول من يوليو/تموز 2004، وفي 11 مارس/آذار 2007، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن 12 عاماً.

18. **زياد الكيلاني**: من العتيبة؛ كانت محاكمته لا تزال جارية أمام محكمة أمن الدولة العليا عندما اختفى.

محمد طيب دردار وزياد الكيلاني

أما محمد طيب دردار وزياد الكيلاني فآخر معلومات وردت بشأنهما قبل الاضطرابات تفيد بأنهما يحاكمان أمام محكمة أمن الدولة العليا؛ وفي 28 فبراير/شباط 2010، أدانت محكمة أمن الدولة العليا أشخاصاً آخرين ممن اعتقلوا معهم بتهمة «إنشاء جمعية بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي»، وأصدرت عليهم أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين سبعة و11 عاماً؛ وأزيلت المستندات المتعلقة بمحمد طيب الدردار وزياد الكيلاني من ملف القضية بدون أي تفسير.

عمر جمال نادر

ألقي القبض على عمر جمال نادر في الأول من يوليو/تموز 2004، وفي 11 مارس/آذار 2007، أصدرت عليه محكمة أمن الدولة العليا حكماً بالسجن ست سنوات بتهمة «إذاعة أنباء كاذبة»، و«إنشاء جمعية بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي». ولم يتلق أهله أي أنباء عنه منذ الخامس من يوليو/تموز 2008؛ وفي إبريل/نيسان 2010، قالت والدته لمنظمة العفو الدولية إنه منذ استئناف الزيارات العائلية لسجن صيدنايا في يوليو/تموز 2009، ظل والده يتردد بانتظام على مقر الشرطة العسكرية في القابون لعله يحصل على تصريح أو يظفر بمعلومات عن ابنه، ولكن عبثاً.

تحسين ممو

تحسين ممو، هو من أبناء الأقلية الكردية اليزيدية، وكان محتجزاً في سجن صيدنايا في يوليو/تموز 2008، مع أربعة أشخاص آخرين، وذلك، على الأرجح، بسبب أنشطتهم السلمية باعتبارهم أعضاء في حزب يكيتي الكردي في سوريا الغير المرخص به. وكان الخمسة قد ألقي القبض عليهم في 29 يناير/كانون الثاني 2007 في منزل أحدهم في حلب، شمالي سوريا؛ وقبل يوليو/تموز 2008، كانوا جميعاً يحاكمون أمام محكمة أمن الدولة العليا.

وعندما استؤنفت الزيارات العائلية للسجن في يوليو/تموز 2009، لم تسمح السلطات لعائلة تحسين ممو، دون غيرها، بزيارته في السجن؛ واستؤنفت محاكمة الأربعة الآخرين أمام محكمة أمن الدولة العليا في 27 فبراير/شباط 2010، ولكن اسم تحسين ممو حذف من ملف القضية؛ ولما حاول محاميه الاستفسار عن سبب ذلك، قال له موظفو المحكمة، حسبما ورد «لا تلعب بالنار». وفي 18 إبريل/نيسان 2010، حكمت المحكمة على المتهمين الأربعة بالسجن خمس سنوات بتهمة الانتماء لتنظيم محظور «حاول أن يقتطع جزءاً من الأرض السورية»، وهي تهمة عادة ما توجهها السلطات إلى النشطاء السياسيين الذين ينتمون إلى الأقلية الكردية. وترجح منظمة العفو الدولية أن يكون تحسين ممو والمتهمون الأربعة الآخرون الذين كان من المقرر أن يمثل معهم أمام المحكمة من سجناء الرأي باعتبار أنهم لم يعتقلوا لسبب سوى تعبيرهم السلمي عن آرائهم بشأن قضايا تتعلق بالأقلية الكردية في سوريا.

وفي مارس/آذار 2010، أبلغ العاملون في مقر الشرطة العسكرية بالقابون أحد الأقارب بأن تحسين ممو لا يسمح له بتلقي زيارات عائلية؛ ولم يقدم العاملون أي معلومات أخرى. وفي 20 إبريل/نيسان 2010، أبلغ فرع فلسطين في دمشق عائلة تحسين ممو بأن الزيارات العائلية قد منعت عنه، ولكنه لم يقدم أي معلومات أخرى هذه المرة أيضاً.

وبالإضافة إلى هؤلاء الرجال الثمانية عشر، هناك 11 شخصاً آخر تخشى منظمة العفو الدولية أن يكونوا قد وقعوا ضحايا للاختفاء القسري؛ غير أن المنظمة لم تتمكن من التحقق من صحة المعلومات التي تلقتها من نشطاء حقوق الإنسان وأهالي معتقلين آخرين في سجن صيدنايا عن طريق أهالي الأحد عشر شخصاً أو محاميهم مباشرة.

وقد أدين هؤلاء الأحد عشر شخصاً بعد محاكمات جائرة إلى أبعد الحدود أمام محكمة أمن الدولة العليا بتهم تتعلق بانخراطهم المزعوم في جماعات إسلامية؛ وكان من المفترض الإفراج عن ستة منهم في 23 إبريل/نيسان 2010، ولكن مصيرهم ومكان اعتقالهم لا يزالان طي المجهول.

وفي 23 إبريل/نيسان 2004، اعتقل كل من عبد المعطي كيلاني، وأحمد علي حرانية، وحسين جمعة عثمان، وخالد حمامي، وخالد جمعة عبد العال، ومحمد عبد الحفيظ كيلاني، ومحمد علي حرانية، وسامر أبو الخير؛ وجميعهم من العتيبة على أطراف العاصمة دمشق؛ وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، حكم عليهم بالسجن ست أو سبع سنوات. وفي 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، اعتقل كل من محمد ناصر من قطنا وناصر ناصر من القنيطرة، وفي 12 مايو/أيار 2008، حكم عليهما بالسجن 12 عاماً للأول و10 أعوام للثاني. أما السجين الحادي عشر، سعد الدين فاعور، فلم ترد معلومات مفصلة بشأنه.

وقد زودت منظمات ونشطاء حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية بأسماء 23 شخصاً آخر من المعتقد أنهم اختفوا. غير أن المنظمة لم تتمكن من التحقق من صحة هذه المعلومات بنفسها؛ وهؤلاء الثلاثة والعشرون هم: عبد الفتاح محمد، وعبد المعطي عبد الحليم، وأحمد محمود فنيش، وأحمد مرعي، وعلي نجيب، وبسام حصري، وبلال سلمان، وفارس أبو ستة، وفراس أنور شقير، وجمال حسس، وخالد الزفان، وخضر سلمان، وقصي محمد سعودي، ومحمد عوض درباس، ومحمد عبد الجليل، ومحمد أنور شقير، ومحمد عز الدين المختار، ومحمد محمود قرعيش، ومحمد مرعي، ومحمد سلمان، ومصطفى المخوري، ونعيم قاسم مروة، ونضال خليل قاسم.

عذاب الأقارب

«ابنك ليس هنا، ولا نعرف أين هو!»

الرد المعتاد من المسؤولين الحكوميين على استفسارات الأقارب

في 20 يوليو/تموز 2009، أي بعد عام من اضطرابات سجن صيدنايا، سمح لبعض العائلات بزيارة ذويهم المعتقلين في السجن؛ غير أن السلطات منعت عائلات أخرى كثيرة من زيارة المعتقلين أو امتنعت عن تقديم أي معلومات لهم عن أقاربهم، الأمر الذي أشاع بينهم شعوراً بغيضاً وقوياً بأنه ثمة أمراً غير طبيعي يبعث على بالغ القلق.

وتوجه بعض هؤلاء الأهالي مراراً إلى مقر الشرطة العسكرية في القابون للحصول على تصريح للزيارة، ولكن قيل لهم إن أبناءهم غير مسموح لهم بتلقي زيارات عائلية أو إنهم لم يعودوا في سجن صيدنايا. وفي كثير من الأحيان، نصحهم مسؤولو الشرطة العسكرية بالاستفسار لدى مراكز الاعتقال التي تديرها مختلف أجهزة الأمن السورية المسؤولة عن اعتقال واستجواب الأشخاص المتهمين بجرائم سياسية، ولكنهم لم يقدموا لهم أي معلومات عن مصير ذويهم أو أماكن احتجازهم.

وعملاً بهذا النصيحة، توجهت عائلات كثيرة إلى مراكز الاعتقال ومقر محكمة أمن الدولة العليا، التي يمثل أمامها المعتقلون في صيدنايا في الأغلب والأعم، ولكن دون جدوى؛ بل لم يظفر الأهالي ولو مرة واحدة بمعلومات تجزم بما إذا كان أقاربهم المسجونون لا يزالون على قيد الحياة أم صاروا في عداد الأموات.

وأرسل الأهالي العرائض والرسائل إلى الرئيس بشار الأسد، يناشدونه فيها مساعدتهم في معرفة ما حدث لذويهم؛ ومن بين الرسائل التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية رسالة أرسلتها 17 من أمهات المعتقلين في صيدنايا من أهالي قطنا في

29 سبتمبر/أيلول 2008، ناشدن فيها الرئيس السوري تقديم معلومات عن أبنائهن والسماح لهن بزيارتهم في السجن. وقالت الأمهات في رسالتهن «علمنا بعمليات دفن جثث في قطنا تجري ليلاً»، وأعربن عن مخاوفهن من أن تكون هذه جثث أبنائهن. ولم يتلق الأهالي أي ردود على هذه المناشدات، على حد علم منظمة العفو الدولية.

وعلى مدى أسابيع، نظمت العشرات من العائلات اعتصامات وتظاهرات أخرى أمام السجن ومستشفى تشرين، حيث شاهد الأهالي سيارات إسعاف تصل من السجن أثناء الاضطرابات. وجاءت بعض العائلات من مناطق أخرى، بما في ذلك مناطق ريفية نائية، للمشاركة في هذه الاحتجاجات العفوية.

وأفادت منظمات حقوق الإنسان السورية بأن قوات الأمن قمعت المظاهرات؛ وتعرض المتظاهرون للإهانة والتخويف، كما تعرض العديد منهم للضرب والإيذاء؛ وورد أن بعضهم اعتقلوا، ثم أخلي سبيلهم بعد ساعات قليلة. وقال والد باسل مداراتي لمنظمة العفو الدولية:

«تظاهرت أمام السجن وفرع الأمن العسكري والمحكمة. رشونا بالمياه وطردونا».

وحتى بعد استئناف الزيارات العائلية للسجن، ظل من الصعب جمع معلومات عن الاضطرابات؛ إذ يحجم السجناء عن التحدث عما حدث أو عن مصير المعتقلين المفقودين بسبب وجود حراس السجن. وقد امتنع المعتقلون المفرج عنهم من سجن صيدنايا عن التحدث إلى أهالي المعتقلين المفقودين أو منظمات حقوق الإنسان خشية أن يفضي ذلك إلى اعتقالهم من جديد حسبما يبدو.

ولم تصدر السلطات السورية بعد ولو بياناً واحداً تورد فيه أسماء القتلى أو الجرحى من السجناء، أو حتى أفراد الشرطة العسكرية، الذي سقطوا إبان الاضطرابات أو في أعقابها؛ ولم تبلغ أياً من أقارب السجناء عن مصيرهم أو تسلم جثث القتلى لذويهم. ولعل الاستثناء الوحيد يتعلق بقضية خوشناف سليمان، وهو كردي سوري تعتقد منظمات حقوق الإنسان السورية أنه لقي حتفه أثناء الاضطرابات. وفي عام 2009، أرسل مكتب المدعي العام العسكري في دمشق شهادة الوفاة إلى أهله، مشيراً فيها إلى أن خوشناف سليمان لقي حتفه قبل نحو ست سنوات، في 31 مارس/آذار 2003، ولكنه لم يورد أي معلومات عن سبب الوفاة أو مكان الدفن.

وفي مارس/آذار 2010، قالت إحدى المحاميات المدافعات عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية:

«لم يسبق لنا كمحامين ونشطاء أن واجهنا وضعاً أصعب من أحداث صيدنايا، فالقضية أولاً جماعية تشمل المئات، وفيها ضحايا من القتلى، مما يختلف عن حالات الاعتقال والسجن المعتادة، ولا توجد أية طريقة لمعرفة أية تفاصيل مهما كانت صغيرة، لا من قبل السلطات التي تتكتم على الموضوع رغم مرور وقت طويل على الحادثة ولا من قبل السجناء الذين أفرج عنهم ويرفضون إطلاعنا على أي شيء خوفاً من إعادة الاعتقال.»

ومما يؤجج مخاوف الأقارب بشأن المفقودين أن سوريا لها سجل سابق من حالات الاختفاء القسري وقتل السجناء، فضلاً عن المناخ السائد من الإفلات من العقاب على تلك الجرائم؛ فحتى هذا اليوم، لم تكشف السلطات بعد عن مصير الآلاف من الأشخاص الذين اختفوا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وكان معظمهم من الإسلاميين، والمئات من اللبنانيين والفلسطينيين الذين اعتقلوا في سوريا، أو اختطفتهم القوات السورية أو الميليشيات اللبنانية أو الفلسطينية الموالية لسوريا في لبنان، ثم سلمتهم للقوات السورية. ولم تقدم السلطات بعد أي تفسير للإعدامات خارج نطاق القضاء التي راح ضحيتها المئات من السجناء، أغلبهم من الإسلاميين، في سجن تدمر الذي تديره المخابرات العسكرية في 27 يونيو/حزيران 1980. ولم تقم السلطات قط بتسليم جثث الضحايا لذويهم، بل ولم تبلغ أهاليهم قط بأسباب وملابسات وفاتهم.

وقد مضت حتى الآن سنتان على اضطرابات سجن صيدنايا، ولا يزال أهالي القتلى والمفقودين ينتظرون نتائج أي تحقيق عسى أن تكون السلطات السورية قد أجرته. وباعتبارها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يتعين على سوريا إجراء تحقيقات مستقلة ووافية بشأن هذه الحوادث تمشياً مع المادة 2(3) من العهد الدولي.

والواقع أن تقاعس السلطات عن اتخاذ إجراء وافٍ في أعقاب الادعاءات التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان هو القاعدة السائدة في سوريا، فنادراً ما يخضع أفراد المخابرات العسكرية، وأمن الدولة، والأمن السياسي، وأمن القوات الجوية لأي مساءلة على الانتهاكات. بل إن هذه وغيرها من أجهزة الدولة تكاد تنعم بحصانة فعلية من المقاضاة على الانتهاكات بموجب قانون الطوارئ الساري المفعول في البلاد منذ عام 1963.

تحرك الآن

الرجاء كتابة مناشدة للسلطات السورية بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، أو بلغتك، تذكر فيها أسماء المفقودين الاثنين والخمسين، مع إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين لسوريا في بلدك.

حث السلطات السورية على ما يلي:

- المسارعة بإبلاغ أهالي السجناء الاثنين والخمسين الذين اختفوا في سجن صيدنايا العسكري في يوليو / تموز 2008 أو فقدوا منذ ذلك الحين، فيما يبدو، بما إذا كان أقاربهم لا يزالون على قيد الحياة، وبأماكن احتجازهم ووضعهم القانوني إن كانوا أحياءً.

- إبلاغ أهالي السجناء الذين لقوا حتفهم بالأسباب والملابسات الدقيقة لوفاتهم، وما إذا كانت السلطات قد أجرت أي تحقيق بهذا الشأن، وما إذا كانت قد اتخذت إجراءات قضائية أو غير ذلك ضد أي شخص تتبين مسؤوليته عن وفاتهم.

- الإفراج فوراً عن أي شخص لا يزال مسجوناً من الأشخاص الاثنين والخمسين، ما لم تكن السلطات قد وجهت إليه الاتهام بارتكاب جرائم معترف بها دولياً، أو أدانته بتلك الجرائم، وأصدرت عليه حكماً بالسجن بعد محاكمة عادلة.

- تقديم تعويضات لضحايا الاختفاء القسري وذويهم عما كابدوه من معاناة.

- الإعلان عن أي خطوات اتخذتها السلطات لإجراء تحقيق وافٍ، وفعال، ومحايد، ومستقل بشأن الأحداث التي وقعت في سجن صيدنايا العسكري، بعد بيانها الصادر في 6 يوليو / تموز 2008، والإعلان عن نتائج أي تحقيق من هذا القبيل.

- تقديم المسؤولين عن تنفيذ أي حالات اختفاء قسري أو الأمر بها إلى القضاء، بحيث يخضعون لإجراءات تتمشى مع المعايير الدولية للعدالة، وبدون فرض عقوبة الإعدام.

الرجاء الكتابة إلى:

الرئيس
الدكتور بشار الأسد
القصر الرئاسي
شارع الرشيد
دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: 3410 332 11 963+
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

وزير الداخلية
اللواء سعيد محمد سمور
وزارة الداخلية
شارع عبد الرحمن الشاهبندر
دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: 3428 222 11 963 +
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وزير الشؤون الخارجية
معالي وليد المعلم
وزارة الشؤون الخارجية
شارع الرشيد
دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: 7620 332 11 963+
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وزير الدفاع
معالي الفريق علي بن محمد حبيب محمود
وزارة الدفاع
ساحة الأمويين
دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: 211972 11 963 +
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

صورة الغلاف: © Amnesty International

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

يوليو/تموز 2010
July 2010
رقم الوثيقة:
Index: MDE 24/012/2010

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org